

الفصل السادس والعشرون

الفائدة

١ - مقدمة

المميز الأساسي لرأس المال عن عنصرى الأرض والعمل أنه من صنع الإنسان بالتعاون مع الطبيعة ويستخدم تعبير رأس المال لوصف تلك الوسائل الإنتاجية التى يقوم الإنسان بصنعها بمحض إرادته لاستخدامها فى الإنتاج فى المستقبل . وأهم أنواع الأصول الرأسمالية الآلات والمصانع والسكك الحديدية وغيرها . فرأس المال إذن ينفرد بين جميع العوامل الإنتاجية من حيث أن الإنسان يتحكم تحكماً كاملاً فى صنعه^(١).

بعد أن عرضنا لتعريف رأس المال يمكن أن نعرف الفائدة بأنها المبلغ المستحق على مبلغ معين أقرض لفترة معينة (هى سنة عادة) . وسعر الفائدة هى النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوباً إلى المبلغ الأصلي كأساس . فإذا كان مبلغ القرض ١٠٠ جنيه وفى نهاية العام الأول أصبح ١٠٣ جنيه بإضافة الفائدة فإن سعر الفائدة يكون معادلاً ٣% .

ولم يحظ موضوع اقتصادى بكثير من الجدل والنقاش مثلما حظى موضوع الفائدة ومشروعيتها منذ أقدم العصور . فالربا والفائدة مترادفان فى أفكار القدامى منذ عصر اليونان . فأرسطو قد هاجم الربا فى كتابه " السياسة " لأن النقود فى رأيه لا تلد فهى عقيمة فكيف يأتى للمقرض أن يحظى بالمزيد على ما أقرضه .

وكان ضيق فرص الاستثمار فى ذلك الوقت يمد هذا رأى بشىء من القوة ، فالإقتراض كان لسد الرمق ، أى لشراء سلع استهلاكية هم فى أشد الحاجة إليها .

على أن الحياة العادية فى تطورها المستمر رفعت من قيمة الماديات ، فأصبح النظر إلى تقاضى الفائدة أمراً ممكناً فى النظام الحالى هم المستثمرون ومن ثم تغير غرض القرض فأصبح للإنتاج بدل أن كان قاصراً على الاستهلاك .

^(١) Stonier & Hague, A Text Book of Economic Theory, London, 1927. P. 299

٢ - أصل الفائدة :

يتفاوت الأفراد فى قدرتهم على جمع الثروة فإذا قام بعض الأفراد بحرمان أنفسهم من بعض متع الحياة ، وجمعوا ثروة ما فإنه يكون من حقهم الحصول على فائدة فى مقابل إقراضها للغير . ويمكن تصنيف الغير فى الفئات الآتية :

١ - الأفراد الذين يريدون شراء سلع إنتاجية ، قبل أن يقوموا بتدبير الثروة . ولذلك فإنهم يكونوا مستعدين لدفع فائدة فى مقابل الإنفاق قبل الحصول على الدخل .

٢ - الحكومة . فى بعض الأحيان تفرض الحكومة لأسباب مختلفة وهى لذلك تكون غائية فى دفع فائدة للحصول على هذه الأموال .

٣ - المؤسسات التجارية ترغب فى الاقتراض للقيام بالإنتاج .

والذى يهمنا فى تحليل الفائدة هو اقتراض المؤسسات التجارية لرأس المال النقدي .

وفى كل الأحوال فإن سعر الفائدة يدفع أصلاً لا للإقراض فى حد ذاته وإنما يدفع فى مقابل الحرمان من الأموال السائلة التى يحتفظ بها المدخر والتى يمكن أن يستخدمها بنفسه ولكنه يتنازل عنها للغير . وقد نشأ الاقتراض التجارى بسبب أن الإنتاج أصبح للسوق وليس للإستهلاك المباشر . فإذا كان المنتج كما كان يحدث من قبل ينتج بناء على طلب أو يبيع إنتاجه فى نفس الوقت الذى ينتجه فإنه لن تكون هناك حاجة إلى رأس المال ، لأن العملية الإنتاجية تمول نفسها بنفسها فى الحال . ولكن فى الوقت الحاضر بعد أن تطور النظام الاقتصادى أصبح من الضرورى مرور وقت من الزمن بين شراء المستخدم وبيع المنتج النهائى فى السوق . أضف إلى ذلك أن النظام الاقتصادى الحديث يقوم على استخدام المعدات الرأسمالية والقوى العاملة بكفاءة . وحيث أن هذه العوامل يقتضى توافر قدر منها على عائد يتمثل فى بيع المنتج النهائى ، وخاصة فى النظام النقدى الذى يتعين فيه دفع أثمان عوامل الإنتاج بوحدات نقدية ومقدماً . وحتى يمكن الحصول على رأس المال اللازم لإدارة المشروعات بمثل هذه الطريقة كان من الضرورى دفع " مقابل " للحصول على رأس المال . هذا المقابل هو عائد رأس المال فى مقابل التخلي عنه ويطلق عليه الفائدة .

٣ - مبررات دفع الفائدة

مما سبق يظهر لنا أن هناك حاجة سواء أكان من جانب المستهلكين أو الحكومة أو المؤسسات التجارية للحصول على رأس المال للقيام بالإنتاج قبل الحصول على الدخل والرغبة في تمويل الأهداف التجارية باستخدام رأس المال النقدي لشراء السلع الرأسمالية اللازمة للإنتاج تفسر لنا إلى حد كبير لماذا يكون دفع الفائدة ممكناً .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا ، بصرف النظر عما إذا كان الدفع ممكناً ، هو لماذا يكون هذا الدفع ضرورياً .

ويمكن أن نلخص الإجابة على هذا السؤال فيما يلي :

أولاً : الفائدة ضرورة لازمة لإغراء الأفراد للتخلي عن النقود مؤقتاً أو بعبارة أخرى للسماح للأشخاص الآخرين والمؤسسات التجارية لاستخدامها في الحال .

فالشخص الذي لديه ثروة في شكل أصل يكون أمامه ثلاث بدائل فهو يستطيع إما أن ينفقها على الاستهلاك ، أو يحتفظ بها في شكل أصل سائل أو أن يجعلها ممكنة للاستخدام في الإنتاج .

والقرار الذي يتخذه الفرد بين أن يدخر أو لا يجخر لا يعتمد فقط على مجرد العائد الذي يحصل عليه من المبالغ المدخرة . فالشخص لا يحصل على فائدة من مجرد إدخاره النقود ، ولكن الاحتفاظ بالثروة في شكل أصل سائل يتيح له مزايا استخدامها في الإنتاج . فالنقود في هذه الحالة يمكن استخدامها مباشرة في أي وقت ، كما أن خطر فقدها قليل . وعلى هذا الأساس فليس هناك ما يحمل الأفراد على المخاطرة بالإقراض ما لم يحصلوا على تعويض عادل . فالفائدة إذن تدفع لإغراء أصحاب الأموال للتخلي عن تفضيل السيولة ، أي تفضيل الاحتفاظ بالنقود وفي شكل أصل سائل .

ثانياً : ولتسهيل مهمة تحويل رأس المال النقدي من الأشخاص الذين يملكونه للأشخاص الذين يبحثون عن اقتراضه ، قامت مؤسسات مختلفة مثل البنوك .

وحيث أن هذه المؤسسات تتحمل بعض النفقات في عملها هذا ، فإن الفائدة تعتبر ضرورية لتغطية جزء من هذه النفقات .

ثالثاً : كما ذهب الفكر الإقتصادي الحديث في إيجاد تبرير جديد لتقاضى الفائدة على المال المقرض وهو أن فرص الاستثمار المريحة كثيرة في عصرنا الحالي مما يعطى للمقرض الحق في أن يأخذ ولو قليلاً من الأرباح التي شاركت أمواله الذي أقرضها في الحصول عليها وبذلك بدأ الفكر الإقتصادي الحديث يرى أن تقاضى الفائدة على رأس المال يعتبر مشروعاً طالما أن المال المقرض يستغل في عمليات إنتاجية تدر ربحاً ، وبنوا مشروعية تقاضى الفائدة على حجج كثيرة منها أنه ثمر عادل لحرمان صاحب رأس المال من استعماله الحاضر من ناحية ومن ناحية أخرى ، على أساس عنصر المخاطرة الذي يلزم الإقراض من احتمال عجز المدين عن الوفاء ، أو لتغير قيمة النقود مما قد يؤدي إلى هبوط القوة الشرائية لها .

٤ - الطرق التي يمكن بها الحصول على الأرصدة القابلة للإقراض :

يتميز شرح موضوع تحديد سعر الفائدة بنوع من التعقيد بسبب وجود عدة طرق يمكن بها الحصول على الأرصدة القابلة للإقراض .

فأولاً : جزء كبير من رأس المال النقدي الذي يستخدم في التوسع التجاري يمكن الحصول عليه من المصادر الداخلية ، وبصفة خاصة ، احتياطات الاستهلاك والأرباح المحتجزة ، وهذه الأرصدة الداخلية لا تدل نطاق السوق طالما أنها تستخدم بواسطة المؤسسات نفسها . ولكن مع ذلك فإنها تكون جزءاً من العرض الكلي للأرصدة القابلة للإقراض . واستخدام المؤسسة هو أحد عناصر الطلب على هذه الأرصدة ، ومع أنه ليست هناك فائدة تعاقدية تلتزم بها المؤسسة فإنها تتحمل تكلفة الفائدة باستخدامها لهذه الأرصدة حيث يمكن إقراضها للآخرين .

ثانياً : هناك جزء كبير أيضاً من رأس المال تحصل عليه المؤسسات بإصدار الأسهم . فالسهم وإن كان لا يحمل التزاماً بفائدة معينة لمن يقدم رأس المال بهذه الطريقة فإن مشتري الأسهم يوعد بنصيب من الأرباح في المستقبل إذا حصلت عليها المؤسسة . كما أن المؤسسة تقوم ببيع الأسهم في بعض الأحيان للحصول على الأموال اللازمة ومن وجهة نظر المؤسسة ، كمنشأة تجارية - مميزة عن أصحابها - فإن تكلفة الحصول على الأموال من بيع الأسهم يتوقف على العائد الجارى للأسهم .

افرض مثلاً ان مؤسسة توزع ربحاً قدره ٤ قروش للسهم الذى قيمته ٨٠ قرناً .
فإذا فرضت ان توقعاتنا عن معدل الفائدة وشر السهم لن يتغير فى الفترة القصيرة
فان عاد السهم يكون فى هذه الحالة ٥% $(100 \times \frac{1}{100})$.

فإذا ارادت المؤسسة الحصول على أموال جديدة عن طريق بيع هذه الأسهم فإن
العائد الذى يحصل عليه المساهم الجديد يجب ألا يقل عن ٥% . وعند بيع الأسهم
يعتبر هذا البيع تكلفة حقيقية تتحملها المؤسسة ، وإن كانت المؤسسة ليس لديها
بمجرد بيع الأسهم التزامات ثابتة لحملة الأسهم . ومع ذلك فإن عنصر الفائدة يلعب
دوراً رئيسياً فى تحديد قيمة السهم . إذ من الضروري أن يعادل عائد السهم على
الأقل سعر الفائدة التعاقدى على الاستثمارات فى هذا النوع .

ويرى بعض الكتاب أن استخدام اصطلاح الأرصدة القابلة للإقراض غير
منطقي عند استخدام رأس المال النقدي فى تمويل نشاط المؤسسة من الأرصدة
الداخلية ومن بيع الأسهم لأن هذه ليست بالمعنى الفنى قروضاً حقيقية تقع على عاتق
المؤسسة^(١) .

ثالثاً : هناك جزء من رأس المال يقترض على أساس تعاقدى مع وعد بدفع
فائدة بمعدل ثابت . وهذه هى تحصل عليها من سوق القروض .

وهناك أشكال مختلفة لسوق القروض :

- ١- سوق القروض الطويلة الأجل الذى يتمثل فى السندات .
- ٢- سوق القروض القصيرة الأجل وهى القروض التجارية .
- ٣- سوق القروض الطويلة الأجل على الملكيات الثابتة فى مقابل رهن
الملكية .
- ٤- سوق القروض الاستهلاكية القصير الأجل .

وكل سوق من هذه الأسواق له سعر فائدة مختلف عن الآخر ، وحتى فى السوق
الواحد تتعدد أسعار الفائدة على أساس مدى الضمانات والثقة ، وتكاليف الإقراض .

٥ - نظريات الفائدة :

أولاً : نظرية الحرمان أو الامتناع :

يعتبر سينيور Senior أول من قدم نظرية تقوم على تفسير سعر الفائدة على أساس العرض والطلب في القرن التاسع عشر . وقد قال بأن العرض من رأس المال يتوقف على امتناع الأفراد عن الاستهلاك الحاضر حتى يمكن تخصيص جزء من الموارد لإنتاج السلع الرأسمالية ، أما الطلب على رأس المال فهو يتوقف بطبيعة الحال على إنتاجيته .

ثانياً : النظرية الكلاسيكية :

سعر الفائدة في السوق المالية في أى وقت هو السعر الذى يحقق التعادل بين الطلب على رأس المال الذى تحدده فرص الاستثمار وعرض رأس المال الذى تحدده الرغبة في الإدخار^(١) .

ثالثاً : نظرية الأرصد القابلة للإقراض :

قال بهذه النظرية الاقتصاديون المحدثون Neoclassics

وتتلخص هذه النظرية في أن سعر الفائدة يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض . وشرح هذه النظرية وضع على أساس عدة قروض أولية يمكن تلخيصها في :

- ١ - وجود منافسة كاملة في سوق رأس المال .
- ٢ - وجود مستوى معين من الدخل القومى .
- ٣ - هدف مضاعفة المكاسب إلى أقصى حد ممكن .
- ٤ - وجود منحنيات معينة للتفضيل الزمنى بين الاستهلاك الحاضر والمستقبل .
- ٥ - وجود منحنيات معينة لتفضيل السيولة ، أى التفضيل النسبى للإحتفاظ بالثروة .
- ٦ - وجود سياسة توسعية معينة للإئتمان المصرفى والحكومة .
- ٧ - وجود منحنيات معينة لإيراد الإنتاجية الحدية للسلع الرأسمالية .

^(١) انظر الدكتور محمد مظلوم حمدي - مبادئ الاقتصاد التحليلي - المرجع السابق ص ٣٦٨ .

وطالما أن سعر الفائدة يتحدد بتفاعل قوى الطلب والعرض فإننا سنتناول بالشرح كل من الطلب والعرض على الأرصدة القابلة للإقراض .

الطلب على الأرصدة يأتي من قبل .

١- طلب الأفراد على القروض الاستهلاكية .

٢- طلب الحكومة للإقراض للإنفاق على المشروعات العامة .

٣- طلب المؤسسات التجارية على رأس المال النقدي ، بما في ذلك الحصول على الأموال من المصادر الداخلية ، ومن الاقتراض ، ومن بيع الأسهم وذلك من أجل الإحلال والتجديد .

ويتكون منحنى الطلب للأرصدة القابلة للإقراض في أي فترة معينة ، وعند مستوى معين من الدخل من مجموع هذه المنحنيات . غير أن الطلب الثالث هو المهم في موضوع دراستنا هذا لأنه يتمثل في طلب المنتجين على الأرصدة بغية استعمالها في النشاط الإنتاجي وتحقيق الربح .

ويتوقف طلب هؤلاء المنتجين على الإنتاجية الحدية لرأس المال فكلما كانت الإنتاجية الحدية لرأس المال مرتفعة أو كلما توقع رجال الأعمال الحصول على مكاسب كبيرة نتيجة قيامهم بالاستثمار كلما زاد الطلب على الإقراض ، وهم يستمرون في طلبهم على رأس المال حتى يتعادل إيراد الإنتاجية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة السائد في السوق (ثمن الاقتراض) . أي أنهم يطلبون رأس المال ويستمرون في طلب المزيد منه موازنين - عند كل حد من حدود الاستثمار - بين إنتاجية رأس المال وسعر الفائدة الواجب دفعه للحصول على هذه الوحدات المتتالية من رأس المال ، فكلما انخفض سعر الفائدة مع بقاء إنتاجية رأس المال على حالها - زاد طلب المنتجين على رأس المال والعكس صحيح ، ولا يتوقفون على طلبهم إلا عند الحد الذي تتساوى عنده إيراد الإنتاجية الحدية لرأس المال مع مبلغ الفائدة الواجب دفعه ^(١) . وهنا يتخذ طلب المنتجين على الأموال القابلة للإقراض شكل منحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل ناحية اليمين معبراً بذلك عن تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال بزيادة الكمية المطلوبة منه .

^(١) استخدم الاقتصاديون المحدثون لفظة الكفاية الحدية لرأس المال Marginal Efficiency of Capital بدلا من الإنتاجية الحدية لرأس المال . والفرق بينهما هو أن الكفاية الحدية لرأس المال أكثر دقة نظرا لأنها تأخذ في الحسبان الغلات المستقبلية التي تدرها الأصول الرأسمالية بالإضافة إلى الغلة الحالية التي تقتصر عليها المعنى الكلاسيكي = لإنتاجية رأس المال . أما كيف يتحقق التعادل بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال فهو كالآتي : إذا انخفض سعر الفائدة عن مستوى الكفاية الحدية لرأس

عرض الارصدة القابلة للإقراض :

العرض الكلى للارصدة القابلة للإقراض ، فى أى فرد معييه . هو مقدار اسئع المتاحة للإقراض عند اسعار فائدة معييه . وهذه يمكن حصرها فى اربع مصادر .

١ - المدخرات الشخصية فى الفترة الحالية .

٢ - النقود المدخرة فى الماضى فى صورة مكتبرات وير غب الأفراد فى تحريرها وإتاحتها للإقراض فى الوقت الحاضر ، او المبالغ المنحصلة من بيع بعض الأشكال الاخرى من الثروة الشخصية .

٣ - الأموال التى كانت مستخدمة فى بعض السلع الراسمالية فى المؤسسات سواء كانت على شكل معدات أو مخزون من السلع ، واصبحت متاحة كأرصدة قابلة للإقراض ، وكذلك الأرباح المحتجزة ، واحتياطات الاستهلاك .

٤ - النقود الجديدة المصدرة بواسطة الجهاز المصرفى او الحكومة .

ولكن ليست كل هذه الأرصدة تخرج إلى السوق فقد يكون المقرض والمقترض شخصاً واحداً . فالمدخر الذى يكتنز مدخراته ، قد يكون هو الشخص الذى يعرض هذه المدخرات ، كما أنه قد يكون طالباً لها لإرضاء تفضيل السيولة . وكذلك الأرصدة التى تكونها المؤسسات والنشأ من احتياطات الاستهلاك أو من الأرباح المحتجزة أو من بيع بعض الأصول الراسمالية قد تستخدم فى تجديد المعدات الراسمالية أو لشراء مخزون جديد .

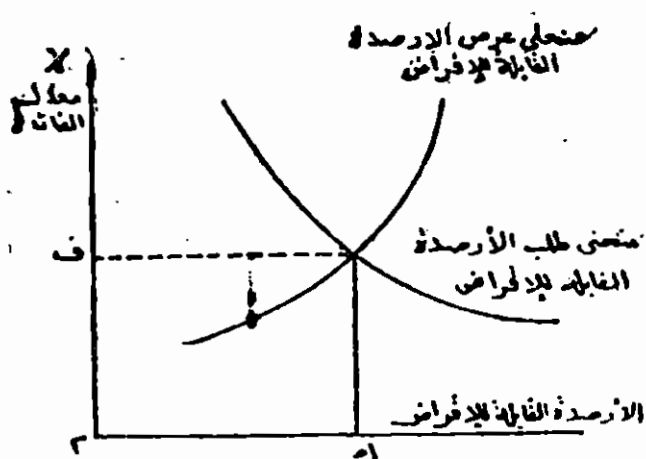
ومعنى هذا أن جزءاً من الطلب الكلى يلغى أثر العرض الكلى . ويكون الباقى هو مقدار الأرصدة المتاحة إذا كان سعر الفائدة يحقق التعادل بين الطلب الكلى والعرض الكلى .

المال زاد اقبال المنتجين على الاستثمار فترتفع أثمان الأصول الراسمالية من جهة نظراً لزيادة الطلب عليها ، فى الوقت الذى تنخفض فيه قيمة منتجاتها من الجهة الأخرى نظراً لزيادة عرضها . ونقل غلته هذه الأصول الراسمالية حتى تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة . وبالمثل ارتفع سعر الفائدة عن مستوى الكفاية الحدية لرأس المال قل حجم الاستثمار وانخفضت أثمان الأصول الراسمالية وارتفعت قيمة منتجاتها نظراً لنقص عرضها . وارتفعت بالتالى الكفاية الحدية لرأس المال الى مستوى سعر الفائدة (أنظر كتاب منادى الاقتصاد التحليلي للدكتور محمد مطلوب حسنى ص ٣٧٩)

ويتوقف شكل منحنى العرض أيضا على سعر الفائدة فكلما زاد سعر الفائدة . كلما زادت الكمية التي يقبل الأفراد عرضها في السوق والعكس صحيح . أى أنه يرتفع من اسفل إلى أعلى ناحية اليمين .

وفي ظل هذه الفروض وبعد أن عرفنا شكل من منحنى الطلب والعرض فإن معدل الفائدة يتحدد بتعادل الطلب الكلى للأرصدة مع العرض الكلى كما يتضح من الشكل رقم ٨٨ .

فى هذا الشكل يتحدد معدل الفائدة عند م ف . ويظل هذا المعدل قائماً طالما أن المحددات بالنسبة للمنتجين ظلت بدون تغيير .



شكل رقم (٨٨)

ولكن من الواضح أن فرص المنافسة الصافية فى كل أجزاء سوق رأس المال ليس أمراً واقعياً فى كل الأحوال . ففي بعض الأجزاء يقع السوق تحت سيطرة عدد قليل نسبياً من المؤسسات ، ومن ثم فإن المعدلات الفعلية فى بعض الأحوال تكون أعلى من المعدل الذى نحصل عليه فى حالة المنافسة الصافية .

أما إذا أردنا ثبات سهر الفائدة التوازنى للسوق فيجب إضافة لازمتين أساسيتين :

١ - المقدار الكلى من النقود فى المجتمع لابد أن يعادل المقادير التى يريد الأفراد الاحتفاظ بها كأرصدة نقدية .

٢ - حجم الاستثمارات فى المجتمع لابد أن تعادل حجم المدخرات المتحققة بواسطة الأفراد .

رابعاً : النظرية النقدية الحديثة :

وهى النظرية التى جاء بها الاقتصادى الانجليزى اللورد كينز Keynes والتى هاجم فيها أصول التفكير الكلاسيكى ، ونادى بأن سعر الفائدة ليس هو العامل الأساسى الذى يحدد عرض الأموال القابلة للإقراض - (أى مقدار الإدخار فى الدولة) كما قال الاقتصاديون الكلاسيك - وإنما العامل الأساسى والأهم هو مقدار الدخل القومى ، وأن دور سعر الفائدة ينحصر فى تحديد ذلك القدر من الأصول الذى يخصصه الأفراد فى الدولة للاحتفاظ به فى شكل نقد سائل ، والقدر الذى يقررون الاحتفاظ به فى شكل أموال غير سائلة كالسندات مثلاً . وقد قال كينز بأن سعر الفائدة وإن كان ثمناً يتحدد بتوازن الطلب والعرض ، فإن الطلب ليس طلباً على رأس المال والعرض ليس عرضاً للمدخرات ، وإنما الطلب هو طلب على النقود للاحتفاظ بها والعرض هو عرض النقود كما تحدده السلطات النقدية .

أما الطلب على النقود أو تفضيل السيولة Liquidity Preference كما أسماه كينز فيتكون من طلب الأفراد والمؤسسات على النقود للاحتفاظ بها على شكل نقود ويتوقف الطلب على النقود أو تفضيل السيولة على ثلاثة دوافع .
هذه الدوافع هى :

أولاً : دوافع المبادلات : Transaction Motive

تمثل ما يحتفظ به الأفراد من نقود سائلة يدفعون منها أثمان مشترياتهم ويغطون بها مطالبهم الجارية فى الفترة التى تمضى بين تسلمهم لدخولهم أول مرة وبين تسلمهم للدفعة التالية من الدخل .

ثانياً : دافع الاحتياط : Precautionary Motive

تمثل ما يحتفظ به الأفراد من نقود سائلة خوفاً من خطر البطالة أو المرض أو الحوادث أو غيرها من المخاطر المحتملة الوقوع .

ثالثًا : دافع المضاربة : Speculative Motive

ويعنى - دافع المضاربة ان يحتفظ الأفراد بالنقد بدلاً من الاحتفاظ بالاوراق المالية وذلك للاستفادة من التقلب المتوقعة فى اسعار هذه الاوراق . فاد، توقع الافراد ان اسعر السندات سيبحس اشدد طلبهم على النقود للاحتفاظ بها بدافع المضاربة وادا توقعوا ارتفاع اسعار السندات قل طلبهم على النقود وزادت مشترياتهم من السندات استهدافا للكسب عندما ترتفع اسعار هذه السندات . ويعتبر هذا الدافع اهم الدوافع الثلاث لما له من علاقة مباشرة بتحديد سعر الفائدة .

ويتخذ الطلب على النقود فى هذه الحالة شكل منحنى طلب عادى ينحدر من اعلى إلى اسفل ناحية اليمين معبرا بذلك عن زيادة الكمية المطلوبة من النقود كلما انخفض سعر الفائدة والعكس صحيح .

أم العرض من النقود فهو عادة ثابت نسبيا فى الفترة القصيرة وتحدده السلطات النقدية .

ويتحدد سعر الفائدة فى السوق - طبقا للنظرية الكينزية لسعر الفائدة - عند النقطة التى يتلاقى عندها منحنى الطلب على النقود (أو منحنى تفضيل السيولة) مع منحنى العرض كما تحدده السلطات النقدية . أى يتحدد عند المستوى الذى يحقق التساوى بين الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها .